

Distr.: General  
22 November 2016  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



## لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الخامسة والخمسون

١٠-١ شباط/فبراير ٢٠١٧

البند ٣ (ب) و ٤، من جدول الأعمال المؤقت

متابعة مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية ودورة

الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين: استعراض

ما يتصل بالموضوع من خطط الأمم المتحدة وبرامج

عملها المتعلقة بحالة الفئات الاجتماعية: خطة عمل

مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢

ثالث استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة

عام ٢٠٠٢: تقييم أولي

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٥، المعنون "طرائق ثالث استعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢". ويقدم التقرير تحليلاً للنتائج الأولية لعملية الاستعراض والتقييم الثالثة، بما في ذلك تحديد المسائل السائدة والناشئة وخيارات السياسات ذات الصلة بها. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن الأعمال التحضيرية الإقليمية لثالث استعراض وتقييم خطة عمل مدريد، بما في ذلك الإجراءات والأنشطة واستخدام نهج تشاركي ينطلق من القاعدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

081216 081216 16-19500 (A)



## أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥/٢٠١٥، المعنون "طرائق ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢"، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين في عام ٢٠١٧ تقريراً يتضمن تحليلاً للناتج الأولية لعملية الاستعراض والتقييم الثالثة، بما يشمل تحديد القضايا السائدة والناشئة والخيارات السياسية ذات الصلة.

٢ - وفي ضوء الوقت المحدد لانتهاؤها من إجراء ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، وبالنظر إلى أن الاستعراض العالمي سيجري في عام ٢٠١٨، لم تقدم الدول الأعضاء حتى الآن تقاريرها الوطنية إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة. ولذا، فإن النتائج المبينة في هذا التقرير ذات طابع أولي وتستند إلى التقارير التي أعدها اللجان الإقليمية باستخدام المعلومات الداعمة المتاحة للأمانة العامة، التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦. وسيوفر التقرير الذي يقدمه الأمين العام من أجل الاستعراض العالمي الذي سيجري في الدورة السادسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية الأساس للخيارات المقترحة على صعيد السياسات كي تنظر فيها الدول الأعضاء.

٣ - والغرض من هذا التقرير هو إبلاغ اللجنة بالنتائج الرئيسية الأولية لعملية الاستعراض والتقييم الثالثة، بما في ذلك تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية والمنظورات الإقليمية بشأن التحديات التي تمثلها الشيخوخة والفرص التي تتيحها. ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن الأعمال التحضيرية الإقليمية التي جرت حتى الآن من أجل عملية الاستعراض والتقييم الثالثة، بما يشمل الإجراءات والأنشطة واستخدام نهج تشاركي ينطلق من القاعدة.

## ثانياً - العملية حتى الآن على الصعيد الإقليمي

٤ - دعت اللجنة، فيما يتعلق بالقرار ٥/٢٠١٥، الدول الأعضاء إلى تحديد الإجراءات التي اتخذتها منذ عملية الاستعراض والتقييم الثانية وشجعتها على جملة أمور منها دعوة منظمات كبار السن<sup>(١)</sup> إلى المشاركة في عملية الاستعراض على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٥ - وقد طُلب إلى اللجان الإقليمية للأمم المتحدة في القرار نفسه أن تواصل تسهيل عملية الاستعراض والتقييم على المستوى الإقليمي بجملة أمور منها تنظيم اجتماعات

(١) البالغة أعمارهم ٦٠ أو أكثر.

استعراضية إقليمية وتقديم تحليل للنتائج الرئيسية وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية الرئيسية بحلول نهاية عام ٢٠١٧. ويجري، كجزء من إجراءات الاستعراض والتقييم التي حددتها اللجنة، اتباع نهج ذات طابع فردي في عملية الاستعراض والتقييم من جانب كل لجنة إقليمية من أجل تكييف العملية حسب الحقائق التشغيلية لكل منها.

٦ - ويوفر هذا الفرع من التقرير معلومات عن الأنشطة التي ترمع اللجان الإقليمية القيام بها لدعم ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد.

٧ - فاللجنة الاقتصادية لأفريقيا اضطلعت بأنشطة بحثية بشأن الشيخوخة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا في إطار مشروع ميداني بشأن العائد الديمغرافي في أفريقيا. وقد استند البحث إلى نتائج وتوصيات الاستعراض الإقليمي لأفريقيا في عام ٢٠١٣ لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإلى تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن ثاني استعراض وتقييم لتنفيذ خطة عمل مدريد. وتسعى اللجنة إلى تنسيق جهود الشركاء والبرامج والوكالات المتخصصة وتحقيق تجانسها من خلال آلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، التي تعمل، بصفتها أمانتها، على تعزيز الترتيبات المشتركة بين الوكالات بخصوص كبار السن في الجماعات الاقتصادية والإقليمية وفي الدول الأعضاء فيها. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي في دورتها العادية السادسة والعشرين البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بكبار السن في أفريقيا. ومن المتوقع أن يؤدي التصديق على البروتوكول إلى زيادة الوعي بدور الحكومات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأوثق صلة بكبار السن. وقد أعدت اللجنة دراسة استقصائية للدول الأعضاء تغطي جميع مجالات خطة عمل مدريد، تكملها أسئلة بشأن مصادر البيانات عن كبار السن. وتواصل اللجنة تعاونها مع الفروع المحلية لمنظمة المجتمع المدني "المنظمة الدولية لمساعدة المسنين" في ١٥ بلدا أفريقيا في جمعها لمعلومات نوعية من كبار السن أنفسهم. وأنشئت لجنة توجيهية تقنية لتنمية عملية التقييم والاستعراض، ووضع مبادئ توجيهية، وتحديد الأدوات اللازمة، و تعميم الاستبيان على جهات التنسيق في دول أعضاء مختارة. وترمز اللجنة إعداد تقرير تحليلي بشأن المسائل التي يواجهها كبار السن في أفريقيا، يسلط الضوء على الصلة بين تلك المسائل وأهداف التنمية المستدامة.

٨ - وأطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الدورة الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد في أيار/مايو ٢٠١٥ وذلك بإصدار مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية في أثناء عام ٢٠١٦. وقد أعد المبادئ التوجيهية الفريق العامل المعني بالشيخوخة التابع لمكتب اللجنة الاقتصادية لأوروبا بالاشتراك مع أمانة اللجنة، واقترح أن تدور التقارير الوطنية حول

الأهداف الرئيسية الأربعة لإعلان فيينا الوزاري لعام ٢٠١٢<sup>(٢)</sup>. وتضمنت المبادئ التوجيهية قائمة تضم ٢٢ مؤشرا مقترحا للشيخوخة النشطة كان فريق الخبراء المعني بدليل الشيخوخة النشطة<sup>(٣)</sup> قد اختارها أصلا للتعبير عن نتائج السياسات المتعلقة بالشيخوخة ولقياس إمكانات كبار السن غير المستغلة. وعُقدت حلقتا عمل بشأن بناء القدرات من أجل معالجة الثغرات في البيانات فيما يتعلق بمؤشرات الشيخوخة النشطة. وقد عقدت حلقة العمل الأولى في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وعقدت الثانية، وهي حلقة عمل إقليمية بشأن تنمية القدرات، في مينسك في حزيران/يونيه ٢٠١٦، واستضافتها اللجنة الاحصائية الوطنية في جمهورية بيلاروس. وتزعم اللجنة الاقتصادية لأوروبا إعداد تقرير تجميعي يستند إلى التقارير التي وردت إليها من الدول الأعضاء فيها، يبين الاتجاهات الرئيسية في المنطقة، ويحدد مجالات العمل ذات الأولوية الرئيسية، ويقترح استجابات على صعيد السياسات. وسيصدر التقرير التجميعي في المؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة، المقرر عقده في لشبونة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بشأن موضوع ”مجتمع مستدام لجميع الأعمار: تحقيق إمكانية العيش عمرا أطول“.

٩ - وقد أنشأ الفريق العامل المعني بالشيخوخة لجانا تنظيمية لمتديات المنظمات غير الحكومية وللبحوث من أجل الإسهام في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الوزاري المعني بالشيخوخة، وذلك بهدف كفالة توسيع نطاق مشاركة أصحاب مصلحة شتى وكبار السن أنفسهم في العملية الثالثة للاستعراض والتقييم في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وإضافة إلى ذلك، يزمع عدد من البلدان عقد مؤتمرات وطنية معنية بالشيخوخة قبل نهاية عام ٢٠١٦ لكفالة إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية في إعداد تقاريرها، مع حصول العديد من بلدان أوروبا الشرقية على دعم مالي ودعم خبراء من صندوق الأمم المتحدة للسكان لتيسير هذه العمليات التشاركية.

١٠ - أما اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فهي تقدم المساعدة التقنية للدول الأعضاء في المنطقة التي طلبت عوناً في الاضطلاع بعملياتها المتعلقة بالاستعراض الوطني لخطة عمل مدريد الدولية والخطة الإقليمية على النحو الوارد في ميثاق سان خوسيه بشأن حقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستنظم اللجنة أيضا المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الرابع المعني بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المقرر عقده في باراغواي في عام ٢٠١٧.

(٢) ECE/AC.30/2012/3.

(٣) متاح على الرابط: [www1.unece.org/stat/platform/display/AAI/Active+Ageing+Index+Home](http://www1.unece.org/stat/platform/display/AAI/Active+Ageing+Index+Home).

١١ - ونظّم مكتب اللجنة في بورت أوف سبين مؤتمرا معنيا بالشيخوخة، وإساءة معاملة المسنين، وحقوق كبار السن عُقد في روسو في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وذلك من أجل دعم وضع السياسات بشأن الشيخوخة في المنطقة منذ آخر استعراض وتقييم. وإضافة إلى ذلك، نشرت اللجنة طائفة متنوعة من المواد بشأن القضايا المتعلقة بكبار السن، بما في ذلك تقارير مواضيعية عن احتياجاتهم إلى الرعاية، وتقييم للمبادئ التوجيهية للسياسات، وحصول كبار السن على الائتمان؛ ومنشور عن الشيخوخة في منطقة البحر الكاريبي وحقوق كبار السن، وكتاب بعنوان "الاستقلال الذاتي والكرامة في الشيخوخة: نظرية وممارسة السياسات المتعلقة بحقوق كبار السن" وكتاب آخر عن موضوع "الشيخوخة والمؤسسات العامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ فضلا عن نشرة على الإنترنت بشأن الشيخوخة والتنمية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، عقدت اللجنة حلقة دراسية تقنية بشأن المؤسسات العامة والشيخوخة، وذلك بهدف دراسة البدائل المؤسسية القائمة في المنطقة وتعميق تحليل المعوقات والتحديات التي تواجه المؤسسات الحكومية المعنية بالشيخوخة من منظور حقوق الإنسان. وعقدت اللجنة، بالتعاون مع مجلس الشيوخ في شيلي والإدارة الوطنية لكبار السن في البلد، حلقة دراسية دولية في تموز/يوليه ٢٠١٦ بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ضمّت أكثر من ٥٠٠ من كبار السن ومن الخبراء من شيلي وكوبا وكوستاريكا والمكسيك. ونظمت اللجنة، في شراكة من الإدارة الوطنية لكبار السن، اجتماع المتابعة الثاني بشأن ميثاق سان خوسيه في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في مقرها في سانتياغو.

١٢ - وأنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فريقا توجيهيا للإشراف على ثالث استعراض وتقييم لخطة عمل مدريد، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وبالتعاون أيضا مع "المنظمة الدولية لمساعدة المسنين". وقد أعربت عدة دول أعضاء عن اهتمامها بإجراء مشاورات وطنية لتقييم هذا التقدم، وتعمل اللجنة عن كثب مع جميع الشركاء المعنيين من أجل تمكين اجتماعات أصحاب المصلحة تلك من أن تكون جامعة وشاملة قدر الإمكان. وستقدم اللجنة، بالتعاون مع عدد من الشركاء، المشورة التقنية لبلدان المنطقة التي طلبت المساعدة في إجراء دوراتها الوطنية الثالثة لاستعراض وتقييم خطة العمل على الصعيد الوطني. ومن المتوخى أن يُعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ اجتماع إقليمي حكومي دولي لاستعراض خطة العمل، مع عقد اجتماع خبراء تحضيرية في أيار/مايو ٢٠١٧. وقد بدأت دراسة استقصائية في شباط/فبراير ٢٠١٦ لتتبع التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، ووردت

بالفعل عدة ردود على استبيان الدراسة الاستقصائية، مما يشمل معلومات عن جهات التنسيق الحكومية. وستجري اللجنة تحليلاً للدراسة الاستقصائية وتنشره. وإضافة إلى ذلك، عقد منتدى خبراء إقليمي معني بشيخوخة السكان في مقر اللجنة في ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٦، ضم جهات التنسيق الحكومية المعنية بشيخوخة السكان، والعاملين في مجال التنمية، والخبراء، والمجتمع المدني. وقد أدى الاجتماع إلى زيادة الوعي بالتحديات والفرص الرئيسية لمعالجة شيخوخة السكان معالجة فعالة وتعزيز حقوق كبار السن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في سياق الدورة الثالثة لاستعراض وتقييم خطة العمل. واستعرض الاجتماع أيضاً الممارسات الجيدة في مجال معالجة احتياجات الرعاية الطويلة الأجل، وتبادل المعلومات عن تلك الممارسات، ونظر في سياسات لصياغة إطار شامل لرعاية كبار السن الطويلة الأجل في المنطقة. وقد ناقش المشاركون في الاجتماع استراتيجيات لتقييم التقدم المحرز على الصعيدين الإقليمي والقطري في تنفيذ خطة العمل، وشمل ذلك اقتراح إجراءات ملموسة للمتابعة ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وتعترم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عقد اجتماع إقليمي بشأن ثالث استعراض وتقييم في عام ٢٠١٧. وذلك إضافة إلى البحوث الفنية بشأن المسائل المتعلقة بكبار السن، التي تتناول في معظمها مجالات الحماية الاجتماعية والحد من الفقر وحالات النزاع والطوارئ. وأبلغت اللجنة الدول الأعضاء فيها بالخطوات المتخذة وبالمرحلة التي تم بلوغها في دورة الاستعراض والتقييم الإقليمية الثالثة، وطلبت تعيين جهات تنسيق وطنية معنية بالشيخوخة. وتقوم الإسكوا، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومركز الدراسات المتعلقة بالشيخوخة وفريق من الخبراء، بوضع اللمسات الأخيرة لاستبيان يتناول المجالات الثلاثة ذات الأولوية لخطة عمل مدريد. ويهدف الاستبيان إلى تقييم التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل، والعقبات التي تواجهها البلدان والتهغرات المتبقية في عملية التنفيذ. ومن المتوقع أن يُرسل الاستبيان إلى جهات التنسيق المحددة في البلدان الأعضاء بحلول نهاية ٢٠١٦. وستجري الإسكوا تحليلاً للدراسة الاستقصائية وتنشره، وسيُقدم خلال الاجتماع الاستعراضي الإقليمي الثالث. وهدف الاجتماع هو استعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، وتحديد التحديات والفرص والقضايا الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة. وسوف يوفر منبرا للبلدان لعرض خبراتها الوطنية والدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وللتفكير في تناول مسألتين مهمتين بالنسبة لكبار السن في المنطقة، هما الحماية الاجتماعية وحالات الطوارئ. وستكون النتائج الرئيسية للاجتماع، وبخاصة مجالات العمل ذات الأولوية والممارسات الجيدة المحددة، والاستجابات المقترحة على صعيد السياسات، بمثابة إسهام في الاستعراض العالمي.

## مساهمة منظومة الأمم المتحدة في ثالث استعراض وتقييم

١٤ - بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان مؤخراً مشروعاً مدته خمس سنوات بالتعاون مع مكتب الإحصاء الكوري، وهو المنظمة المركزية للإحصاءات في جمهورية كوريا. ويتمثل النشاط الرئيسي الأول للمشروع في إعداد تقرير تقييمي بشأن موضوع "خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة: أين نحن الآن بعد مرور خمس عشرة سنة؟" سيقاس التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢، وفي تنفيذ توصيات خطة عمل مدريد. وسيركز التقرير على عدد مختار من المسائل الرئيسية في إطار كل توجه من التوجهات الثلاثة ذات الأولوية لخطة العمل وهي: (أ) كبار السن والتنمية؛ و (ب) تعزيز الصحة والسلامة في السن المتقدمة؛ و (ج) ضمان بيئة تمكينية وداعمة. وسيكون التقرير هو مساهمة صندوق الأمم المتحدة للسكان في ثالث استعراض وتقييم. وسوف يوضح التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل حسب المنطقة، بما في ذلك أمثلة قطرية محددة، ويشمل أصوات كبار السن المستقاة من المناقشات الجماعية المركزة في بلدان مختارة. وسيبرز التقرير المسائل الرئيسية ذات الأهمية الخاصة في كل منطقة، ويشير إلى أي شواغل ناشئة، ويقدم توصيات بشأن الإجراءات اللازمة لتحسين نوعية حياة كبار السن. وإضافة إلى ذلك، يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المنظمة الدولية لمساعدة المسنين في تنسيق سلسلة مجموعات التركيز المذكورة أعلاه من أجل استقاء آراء كبار السن من النساء والرجال عن أثر الإجراءات الوطنية التي تتصل بالتوجهات الثلاثة ذات الأولوية لخطة العمل. وسيجري تنظيم اجتماعات مجموعات التركيز في كل من المناطق الريفية والحضرية في عدد من البلدان. وسوف تسهم نتائج تلك الاجتماعات في تقرير الصندوق الاستعراضي.

## ثالثاً - النتائج الأولية بشأن القضايا السائدة والناشئة والخيارات ذات الصلة على صعيد السياسات

### ألف - الحماية الاجتماعية

١٥ - لجميع كبار السن الحق في مستوى معيشي لائق. وتزايد نسب وأعداد كبار السن يبرز أهمية درء الفقر وانعدام ضمان الحصول على دخل في سن الشيخوخة، والتحدي الذي يمثلانه. وتدرك الحكومات في جميع الأقاليم دورها في الحد من أوجه الضعف المرتبطة بالشيخوخة، والحاجة إلى التكيف مع سرعة وتيرة شيخوخة السكان وتغيير الأعراف الاجتماعية. وبالتالي يتضح اعتماد نظم الحماية الاجتماعية لكبار السن وتعزيزها باعتبارها

استراتيجية للتصدي للفقر والاستبعاد في كثير من البلدان. وذكرت كل لجنة من اللجان الإقليمية هذه المسألة بوصفها أولوية إقليمية.

١٦ - ويزداد اعتماد ضمان حصول كبار السن على الدخل على معاشات الشيخوخة. ولا يملك معظم كبار السن ما يكفي من المدخرات والأصول الأخرى من أجل ضمان عيشهم في راحة وتجنب الفقر طيلة شيخوختهم. ويحد الترددي الوظيفي للعمال كبار السن في نهاية المطاف من استقرار دخلهم المتأني من العمالة. ويؤثر التمييز على أساس السن في القوة العاملة أيضا على دخل كبار السن، ولا سيما في البلدان المتقدمة<sup>(٤)</sup>. وفي الوقت نفسه، يعني انخفاض أحجام الأسرة وتزايد متطلبات العمل على أفراد الأسرة أن عددا أقل من كبار السن يمكن أن يعتمد على الأقارب طلبا للمساعدة بشأن الاحتياجات المالية غير الملباة. ومع ذلك في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٢، تلقى ٥١,٥ في المائة من جميع الأشخاص فوق سن المعاش التقاعدي معاش الشيخوخة<sup>(٥)</sup>. ومعظم كبار السن الذين ينعمون بتغطية معاشات تقاعدية يعيشون في البلدان المتقدمة، وكانوا أو ما زالوا يعملون في القطاع الرسمي. ومع أن التغطية في أوروبا وأمريكا الشمالية تتجاوز ٩٠ في المائة، فإن المستويات أقل بكثير في مناطق أخرى. وفي منطقتي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ، تقترب المستويات من المتوسط العالمي، حيث يحصل في المنطقة الأولى ٥٦ في المائة من كبار السن ويحصل في المنطقة الثانية ٤٧ في المائة من كبار السن على معاش تقاعدي. وفي منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط، يحصل حوالي واحد من كل ثلاثة مسنين على معاش تقاعدي (٣٧ في المائة في المنطقة الأولى و ٣٠ في المائة في المنطقة الثانية)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يحصل ١٧ في المائة من كبار السن، أي أقل من واحد من كل خمسة منهم، على معاش تقاعدي. وحتى عندما توجد خطط المعاشات التقاعدية، لا يفي كثير منها بضمن حصول بعض أو جميع المستفيدين على دخل، مع عدم كفاية استحقاقات تلك المعاشات لتلبية الاحتياجات الأساسية والبقاء خارج دائرة الفقر.

١٧ - وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٢/٢٠١٠، تحققت مكاسب هامة في توسيع نطاق تغطية المعاشات التقاعدية في كثير من البلدان، بما يشمل العاملين في القطاع غير النظامي<sup>(٥)</sup>. إلا أن عدة من البلدان المتقدمة والبلدان النامية تقلص النفقات أو تعاني من

(٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. *Live Longer, Work Longer* (Paris, OECD Publishing, 2006).

(٥) منظمة العمل الدولية، التقرير العالمي للحماية الاجتماعية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥: إرساء الانتعاش الاقتصادي والتنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية (جنيف، ٢٠١٤).



آثار القيام بذلك أثناء المرحلة الثانية من الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٣، كانت إصلاحات المعاشات التقاعدية، بما يشمل رفع سن التقاعد وزيادة الاشتراكات وخفض الاستحقاقات والحد من الإعفاءات الضريبية للمعاشات التقاعدية، هي رابع تعديل أكثر شيوعاً اضطلع به ٤٧ من البلدان النامية و ٣٩ من البلدان المرتفعة الدخل<sup>(٦)</sup>. بيد أن بعض البلدان النامية قد وجهت عائدات مختلف تدابير التعديل، التي تراوحت من إصلاحات المعاشات التقاعدية وتخفيض الإعانات، نحو شبكات الأمان الموجهة لمن يعيشون في فقر مدقع. وبصفة عامة، لدى البلدان المرتفعة الدخل استحقاقات حماية اجتماعية مختلفة محدودة، في حين أن عدة من البلدان المتوسطة الدخل قد عززت نظم الحماية الاجتماعية لديها، وأنشأت بعض البلدان المنخفضة الدخل مخططات محدودة توفر مستوى منخفضاً من الاستحقاقات أو وسعت نطاق المخططات الموجودة لديها. وفي الوقت الحاضر، حقق أكثر من ٢٠ بلداً من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مخططات حماية اجتماعية شاملة أو شبه شاملة، ويعمل أكثر من ١٠٠ بلد آخر على توسيع نطاق تغطية واستحقاقات خطط المعاشات التقاعدية لتشمل فئات اجتماعية جديدة<sup>(٧)</sup>. وتعتبر معاشات الشيخوخة في الواقع العنصر الأكثر تحقّقاً من عناصر الحماية الاجتماعية الشاملة.

١٨ - وجاءت إصلاحات المعاشات التقاعدية أيضاً استجابة للتغيرات الديمغرافية حيث يوجد تناقص في عدد الأشخاص في سن العمل الذين يسددون أقساط نظم المعاشات التقاعدية وفي الآليات الأخرى لدعم كبار السن. ومع أن بلدانا كثيرة كانت قد أجرت إصلاحات قبل الأزمة من أجل ضمان الاستدامة الطويلة الأجل لنظم المعاشات التقاعدية فيها، فقد أدت الأزمة إلى خفض الإنفاق خفضاً أشد<sup>(٨)</sup>.

١٩ - ومنذ عملية الاستعراض والتقييم الثانية، بذلت الحكومات جهوداً كبيرة لإنشاء تغطية المعاشات التقاعدية وتوسيع نطاقها وتحسينها وكذلك لتأمين السلامة الطويلة الأجل لنظم المعاشات التقاعدية القائمة. وقد وسّعت بلدان كثيرة مدى خطط المعاشات. فعلى سبيل المثال، في عام ٢٠١٦، استحدثت الأرجنتين معاشات تقاعدية شاملة لكبار السن،

(٦) وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يمكن أن تشمل الحماية الاجتماعية الشاملة، ما يلي: تحويلات نقدية كافية لجميع الأشخاص الذين يحتاجون إليها، ولا سيما الأطفال؛ والاستحقاقات والدعم المقدم للأشخاص الذين هم في سن العمل في حالات الأمومة أو العجز أو إصابات العمل أو لمن هم بدون وظائف؛ والمعاشات التقاعدية لجميع كبار السن. ويمكن توفير هذه الحماية عن طريق التأمين الاجتماعي والاستحقاقات الاجتماعية الممولة من الضرائب وخدمات المساعدة الاجتماعية وبرامج الأشغال العامة والمخططات الأخرى لضمان الحصول على دخل أساسي. انظر أيضاً البنك الدولي. "البند الدولي ومنظمة العمل الدولية يعلنان عن دفعة جديدة للحماية الاجتماعية الشاملة"، نشرة صحفية (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

تضمن حدا أدنى من الدخل للأشخاص فوق ٦٥ سنة الذين لم يسددوا أي اشتراكات معاشات تقاعدية أو لا يستوفون شروط خطة المعاشات التقاعدية الحكومية المعيارية. كذلك، توفر نيكاراغوا الآن معاشا تقاعديا مخفضا لكبار السن الذين لم يستوفوا الفترة الدنيا من الاشتراكات. وفي عام ٢٠١٦، سنت الكويت قانونا بشأن الحماية الاجتماعية لكبار السن، يشمل العديد من الاستحقاقات مثل الحق في بدل شهري وكذلك الرعاية الصحية المجانية. وفي عام ٢٠١٣ أنشأت الهند الهيئة التنظيمية والإئتمانية لصندوق المعاشات التقاعدية، وشجعت المشاركة الطوعية في صندوق المعاشات التقاعدية من خلال برنامج يسمى "NPS-Lite" مع توفير اشتراكات سنوية مشتركة. وفي زامبيا تتضمن السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية التي وُوفِق عليها في عام ٢٠١٢ خطة تحويلات نقدية اجتماعية لكبار السن الضعفاء. وفي بور كينا فاسو شملت أيضا السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية لعام ٢٠١٢ تحويلات نقدية إلى كبار السن الذين يعيشون في فقر، وتمويلا لصندوق المعاشات التقاعدية الوطنية لموظفي الخدمة المدنية العامة. وتعمل إندونيسيا على إصلاح المعاشات التقاعدية من أجل توسيع نطاق التغطية وإدراج القطاع غير الرسمي.

٢٠ - كما اتخذت حكومات طائفة من التدابير الرامية إلى تحسين استحقاقات المعاشات التقاعدية القائمة. فحكومة إستونيا تربط الأرقام القياسية للمعاشات التقاعدية بمعدل التضخم. وتلتزم بإبقاء متوسط المعاشات التقاعدية معفيا من ضريبة الدخل. وفي عام ٢٠١٣، أضافت علاوة تقاعدية لكبار السن الذين يعيلون طفلا، وتعزز أن تنفذ في عام ٢٠١٧ خطة لدعم أصحاب المعاشات الذين يعيشون بمفردهم. وزادت ساحل العاج أيضا من مبالغ المعاشات التقاعدية استنادا إلى التغيرات في تكاليف المعيشة. وأعطت منغولية أولوية لاعتماد هذه الخطط، وساوت بالفعل كلا من مبلغ المعاش الأساسي وسن التقاعد للرجال والنساء. وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤، أدخلت كذلك زيادة كبيرة على الأموال الموجهة صوب المعاشات. وفي الآونة الأخيرة، أدخلت حكومة جورجيا أيضا زيادة في الإنفاق العام على المعاشات التقاعدية في حين زادت كازاخستان من مدفوعات المعاشات التقاعدية. وفي عام ٢٠١٥، نفذ الاتحاد الروسي إجراء جديدا لكفالة مستوى ملائم للمعاشات التقاعدية.

٢١ - وقد أحرقت عدة إصلاحات في المعاشات التقاعدية لتوحيد الخطط المتباينة والعمل من نواح أخرى على تحسين كفاءتها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك قيام الصين في عام ٢٠١٤ بدمج خطط المعاشات التقاعدية الريفية والحضرية في خطة عامة موحدة لجميع الموظفين، أدت، في جملة أمور، إلى مساواة حقوق المعاشات التقاعدية وفرصها وتحسين إمكانية تحويل استحقاقات المعاشات التقاعدية<sup>(٥)</sup>. كذلك، أجرت جمهورية كوريا إصلاحا شاملا لنظام

المعاشات التقاعدية في عام ٢٠١٥، بحيث دججت نظامها الوطني للمعاشات التقاعدية مع معاشها الاجتماعي الأساسي<sup>(٧)</sup>.

٢٢ - وإضافة إلى ذلك، تتخذ حكومات عديدة تدابير أو تستكشف تدابير لتحسين الكفاءة المالية لخطط المعاشات التقاعدية بغرض تحقيق استدامتها، ولا سيما من خلال زيادة اشتراكات المعاشات التقاعدية وزيادة سن التقاعد التي تعكس أيضا زيادة العمر المتوقع. فإندونيسيا لديها خطط لزيادة معدلات اشتراكها، في حين زادت كوت ديفوار من معدل الاشتراكات الاجتماعية للعاملين وأرباب العمل، ورفعت أيضا سن التقاعد في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٤، رفعت زامبيا سن التقاعد إلى ٦٥ عاما بعد أن كان ٥٥ عاما، مع الاحتفاظ بخيار التقاعد عند بلوغ العمر ٥٥ عاما، في حين أن الأردن رفع أيضا سن التقاعد المبكر. كما أصبح سن التقاعد أكثر مرونة. ففي عام ٢٠١٥ أتاح الاتحاد الروسي الفرصة للتقاعد في وقت لاحق. في حين وافقت حكومة إستونيا على مناقشة إمكانية وضع نظام للمعاشات التقاعدية مع سن تقاعد مرن. وهذا البلد ينظر أيضا في تعزيز معاشات أرباب العمل.

## باء - الرعاية

٢٣ - في هذه المرحلة المبكرة من عملية الاستعراض، لا تزال المسائل المتعلقة بالصحة والرعاية تحتل الصدارة في جدول الأعمال في جميع المناطق، مع بعض الفوارق الدقيقة والتطورات من حيث محور التركيز.

تعزيز "بقاء المسنين في أماكنهم" في المجتمع المحلي مع المراعاة الواجبة للاختيارات الفردية وخيارات الإسكان الميسور التكلفة

٢٤ - استمر توسيع نطاق الجهود الرامية إلى بقاء المسنين في أماكنهم<sup>(٨)</sup> وإنهاء الاعتماد على المؤسسات في تقديم الرعاية وإلى تقديم تلك الرعاية في إطار المجتمع المحلي. وفي كثير من الحالات، شمل ذلك نهجا تسميه اللجنة الاقتصادية لأوروبا "الرعاية النشطة"، يهدف إلى دعم وتمكين كبار السن لتتاح لهم خيارات ويشاركوا في اتخاذ القرارات بشأن الرعاية التي

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، "ضمان حصول كبار السن على الدخل في جمهورية كوريا"، سلسلة ورقات عمل قسم السياسة الاجتماعية والسكان بشعبة التنمية الاجتماعية (بانكوك)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، (٢٠١٥).

(٨) تعرّف مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية "بقاء المسنين في أماكنهم" بأنه "قدرة المرء على العيش في منزله ومجتمعته بأمان واستقلال وراحة، بغض النظر عن السن أو مستوى الدخل أو القدرة". انظر: [www.cdc.gov/healthyplaces/terminology.htm](http://www.cdc.gov/healthyplaces/terminology.htm)

يتلقونها<sup>(٩)</sup>. فعلى سبيل المثال، أقر برلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية قانون الرعاية لعام ٢٠١٤، الذي أعاد تنظيم نظام الرعاية والدعم للمرة الأولى منذ ستين سنة، وأدمج تشريعات مختلفة في قانون واحد. وكان الهدف من ذلك هو جعل النظام أيسر على الفهم وتعزيز قدرة من يحتاجون للدعم وأسرههم على التحكم في هذا الدعم. وحدد القانون، في جملة أمور، معايير جديدة فيما يتعلق بحق العملاء في تلقي الرعاية من السلطات المحلية، وغير عمليات التقييم ووحدها بالنسبة لمن يطلبون الدعم استناداً إلى إجراء مقابلات مع العميل تأخذ في الاعتبار رغباته وأهدافه، وكذلك الحاجة إلى تقديم دعم غير رسمي بالنسبة لمقدمي الرعاية. وإضافة إلى ذلك، ينص هذا القانون على مزيد من التنظيم في المسائل المتعلقة بمن يقدمون خدمات الرعاية على المستوى المهني<sup>(١٠)</sup>. وهذا الاتجاه نحو الحق في اختيار الرعاية الاجتماعية عموماً يجسد نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في وضع السياسات والتشريعات في قطاع الرعاية.

٢٥ - وتذكر حكومة إستونيا أن سياسة هذا البلد الخاصة بالرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣ قد صيغت بدعم من الصندوق الاجتماعي الأوروبي والصندوق الإقليمي الأوروبي حتى عام ٢٠٢٠. وتسترشد هذه السياسة بمبدأ تقديم الدعم لتمكين كبار السن وأفراد أسرهم من الحفاظ على وظائفهم وعلى استقلالهم والعيش في ديارهم لأطول فترة ممكنة. وهي موجهة إلى تحقيق الوقاية والحد من الحاجة إلى خدمات الرعاية داخل المؤسسات وتشجيع إنهاء وضع كبار السن في مؤسسات الرعاية، بجملة أمور منها توسيع نطاق عدد من خدمات الرعاية الاجتماعية (الرعاية المنزلية، والرعاية النهارية، والنقل، والمساعدة الشخصية؛ وخدمات جديدة مبتكرة للرعاية بالصوت والصورة وأزرار الإنذار؛ وكذلك خدمات المشورة الاجتماعية التي يقدمها للأسر الأخصائيون الاجتماعيون والخبراء القانونيون والأخصائيون النفسيون). وتقدر الحكومة أنها قدمت حتى الآن تلك الخدمات لـ ١٠ ٥٠٠ شخص من كبار السن وأسرههم.

٢٦ - وأوضحت حكومة إستونيا أنها تزمع إنشاء لجنة رفيعة المستوى لتحديد أهم المشاكل الناشئة فيما يتعلق بمسائل الرعاية ولاقتراح حلول لها، بما في ذلك خطط التمويل. وإضافة إلى ذلك، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على إعداد منهجيات للتقييم قائمة على الاحتياجات

(٩) اللجنة الاقتصادية لأوروبا، "استراتيجيات مبتكرة وتمكينية للرعاية" موجز السياسات بشأن الشيخوخة، رقم ١٥ (جنيف، اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، شباط/فبراير ٢٠١٥.

(١٠) انظر رد حكومة المملكة المتحدة على استبيان الخبير المستقل بشأن تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وهو متاح على الرابط: [www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/IE/Pages/MIPAA.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/IE/Pages/MIPAA.aspx)

من أجل تحسين إدماج خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية، وذلك بهدف تقديم أفضل مساعدة ممكنة ومنع تفاقم المشاكل والحد من استخدام الرعاية المؤسسية<sup>(١١)</sup>.

٢٧ - وتفيد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن حكومة الصين تقوم بصياغة نموذج للرعاية المنزلية يجمع ما بين الخدمات الطبية والخدمات الاجتماعية، وذلك كهدف من أهداف خطتها الخمسية الثانية عشرة بشأن الشيخوخة (الفترة ٢٠١١-٢٠١٥) يعطي أولوية لاستحداث خدمات طويلة الأجل للرعاية وإعادة التأهيل. وتعمل حكومة تايلند أيضاً حالياً على تنفيذ نموذج تجريبي للرعاية طويلة الأجل القائمة على المجتمع المحلي، وتسعى إلى توسيع نطاقه.

٢٨ - وفي أستراليا، كان من المزمع في عام ٢٠١٥ إدخال تغييرات لكفالة أن تتاح لكبار السن الأستراليين الذي يحتاجون للرعاية فرص حقيقية لاتخاذ قرارات مستنيرة وتقديم الدعم لهم في القرارات التي يتخذونها. ومن خلال نظام المعلومات الشبكي "رعايتي عند الشيخوخة" (My Aged Care)، يمكن لكبار السن وأفراد أسرهم الحصول على معلومات شاملة عن خدمات نظام رعاية المسنين وكيفية الحصول على هذه الخدمات. ويشمل ذلك معلومات عن جميع خدمات رعاية المسنين الممولة من الحكومة، وتطبيقات لتقدير الرسوم أصبح يستخدمها عدد متزايد من العملاء لمقارنة الخدمات واتخاذ قرارات بشأنها.

### تنظيم خدمات ومؤسسات الرعاية

٢٩ - إن ممارسة توفير خدمات الرعاية لكبار السن في المنازل وفي مؤسسات هي ممارسة منتشرة بالفعل على نطاق واسع في البلدان المتقدمة، ولكن حدث تحرك ملحوظ من بعض البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل نحو وضع تشريعات ومبادئ توجيهية بشأن توفير خدمات الرعاية لكبار السن في المنازل وفي المؤسسات. فقد أقرت حكومة فيرجيزستان معايير حكومية دنيا في مجال الخدمات الاجتماعية المقدمة في المرافق السكنية التي تديرها الدولة. كما أقرت الحكومة بعد عام من ذلك، في عام ٢٠١٤، قراراً يحدد معايير توفير الخدمات الاجتماعية لكبار السن في مؤسسات الرعاية النهارية والرعاية الاجتماعية. ونشرت حكومة البحرين دليلاً إجرائياً لدور الرعاية في عام ٢٠١٤ شمل إجراءات إدارية، وإرشادات بشأن توصيفات الخدمات والوظائف ذات الصلة. وفي أستراليا، يجري حالياً تحديث مبادئ حقوق المستخدم (عام ٢٠١٤) وميثاق حقوق ومسؤوليات المستفيدين من

(١١) انظر رد حكومة إستونيا على استبيان الخبير المستقل بشأن تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

خدمات الرعاية المنزلية، لكي يجسدا حقوق ومسؤوليات المستهلكين، ومسؤوليات مقدمي الرعاية، فيما يتعلق بخدمات الرعاية حسب اختيار المستهلك.

٣٠ - وعلى الرغم من أن الرعاية المؤسسية لكبار السن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليست شائعة، سلمت بعض الحكومات بأنه وإن كان دور الأسرة في توفير الرعاية لا يزال هو القاعدة، فقد أصبحت هناك حاجة إلى تنظيم مؤسسات الرعاية الموجودة لخدمة كبار السن من المهملين أو المشردين. وذكرت حكومة كينيا أن عدداً من دور الرعاية قد أنشئ بطريقة غير رسمية من جانب المؤسسات الخيرية<sup>(١٢)</sup>. وفي حالة زامبيا، يجري حالياً إعداد المبادئ التوجيهية الخاصة بدور الرعاية التي تديرها الحكومة بنفسها<sup>(١٣)</sup>. وتذكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن وتيرة شيخوخة السكان، إلى جانب أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع، تعني أن الدعم الأسري لن يكون هو الوسيلة الوحيدة الأنجع لتحقيق الأمن الاجتماعي لكبار السن. وهذا يشير إلى الحاجة إلى مواصلة تنظيم خدمات الرعاية في أفريقيا وجنوب الصحراء.

## جيم - الرعاية الصحية

### النهوض بالصحة والسلامة في الشيخوخة

٣١ - يعاني من الخرف حالياً ٤٧ مليون شخص في مختلف أنحاء العالم؛ ومن المرجح أن يتضاعف هذا الرقم بحلول عام ٢٠٣٠ وأن يصل إلى ثلاثة أمثال بحلول عام ٢٠٥٠<sup>(١٤)</sup>. وكما اتضح خلال عملية الاستعراض والتقييم الثانية، فإن تزايد عدد كبار السن الذين يعانون من مرضي ألزهايمر والخرف يؤدي ببطء إلى وضع المزيد من خطط العمل والسياسات والاستراتيجيات، وإن كان ذلك يحدث في الغالب في البلدان المتقدمة، وكما ذكرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا فإن الخطط الاستراتيجية الوطنية لا تزال جديدة نسبياً في المنطقة. وإضافة إلى ذلك، أشارت المنظمة الدولية للألزهايمر إلى أن دراسة حديثة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أظهرت أن ”المصاب بمرض الخرف يتلقى

(١٢) Isabella Aboderin وآخرون، Human Rights and residential care for older adults in Sub-Saharan Africa: Case study of Kenya. in *Towards Human Rights in Residential Care for Older Persons. International Perspectives*. (London, Routledge, 2016)

(١٣) انظر رد حكومة زامبيا على استبيان الخبير المستقل بشأن تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان.

(١٤) WHO and Alzheimer's Disease International, *Dementia: a public health priority* (Geneva, 2012)

أسوأ مستوى من الرعاية“، حتى في البلدان المتقدمة، مع الاعتماد المفرط على الرعاية الأسرية غير الرسمية<sup>(١٥)</sup>.

٣٢ - ومنذ الاستعراض الثاني، وضعت النرويج خطة شاملة بشأن الخرف تركز على جملة أمور من بينها تطوير البحوث، والبيانات، والتخطيط، وتقديم الرعاية والخدمات المناسبة، وتحسين تبادل المعلومات ونشرها، وإقامة شراكات مع الأسر والمجتمعات المحلية. ووضعت مالطة خطة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٣، فيما وضعت كوستا ريكا (وهي من بين البلدان النامية القلائل التي وضعت خططاً) خطة تغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤. وتعمل النمسا حالياً على صياغة استراتيجية بشأن الخرف عقب إنجاز تقريرها الوطني عن الخرف (٢٠١٤)، وتعمل سلوفينيا نفس الشيء. وشرعت كل من سويسرا وإيطاليا في تنفيذ استراتيجيات ذات صلة بالموضوع.

٣٣ - وبما أن حوالي النصف فقط من المصابين بمرض ألزهايمر في البلدان ذات الدخل المرتفع، وشخص واحد من كل عشرة أو أقل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، قد تلقوا تشخيصاً لحالتهم، فإن بعض البلدان لا سيما البلدان المتوسطة الدخل والبلدان النامية، في المراحل الأولى لوضع برامج في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية في إستونيا على وضع ورقة مفاهيمية لاستحداث خدمات ذات جودة وميسورة التكلفة من أجل المصابين بالخرف، إضافة إلى خدمات الرعاية عن بعد، بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وأصدر لبنان في عام ٢٠١٢ مجموعة مواد إعلامية بشأن مرض ألزهايمر، ولكن معظم أنشطة التوعية ودورات التدريب غير الرسمية لمقدمي الرعاية الأسرية التي تجري في البلدان النامية هي مبادرات يقوم بها المجتمع المدني وحده.

### صون القدرات على مدى الحياة

٣٤ - تذكر اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن مفهوم الشيخوخة النشطة يستند إلى تعزيز الصحة الجيدة والمشاركة والأمن. وقد استخدمت الدول الأعضاء، خلال عملية الاستعراض الثاني، دليل الشيخوخة النشطة من أجل رصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للجنة بشأن الشيخوخة. ومنذ ذلك الحين، فإن الكثير من الحكومات قد زادت من إيلاء الاهتمام لوضع أطر وسياسات وبرامج مماثلة تدعم صون القدرة الوظيفية للفرد، من أجل الحد من الاعتماد على الغير ودعم التمكين والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

(١٥) منظمة التعاون والتنمية والميدان الاقتصادي OECD Health “Addressing dementia: the OECD Response”, OECD Health Policy Studies (Paris. OECD Publishing, 2015)

فعلى سبيل المثال، اعتمدت إستونيا خطة لتحقيق الشيخوخة النشطة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٠ تتناول استراتيجيات لمجتمع شامل للمسنين. وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت حكومة سنغافورة خطة عمل للشيخوخة الناجحة في عام ٢٠١٦ تغطي في جملة أمور مجالات الرعاية والعمل والتعلم مدى الحياة والصحة والرعاية والمشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي.

٣٥ - ويتضح هذا النهج أيضاً في إعادة توجيه عدد من الخدمات الصحية الحكومية لكي تركز أيضاً على إعادة تأهيل كبار المسنين من أجل صون واستعادة القدرة الوظيفية ومواصلة العيش بشكل مستقل قدر الإمكان. فعلى سبيل المثال، في أونتاريو، كندا، شرع في تنفيذ برنامج نموذجي يسمى "التقييم واستعادة القدرة"، يهدف إلى مساعدة كبار المسنين على التعافي من المرض والإصابة لكي يتمكنوا من مواصلة العيش في منازلهم. وأدرجت وزارة الصحة والرعاية الطويلة الأجل في أونتاريو هذا المشروع في استراتيجيتها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، مع تمويل ٦٩ مشروعاً من المشاريع النموذجية التي تركز على استعادة المهارات والقدرات الوظيفية لكبار السن الضعفاء. وتهدف تلك المشاريع إلى توفير خدمات الرعاية وإعادة التأهيل في المجتمع المحلي من خلال العيادات النهارية وخدمات العيادات الخارجية، ومن خلال خدمات إعادة التأهيل في المنزل، بما يسمح بإبقاء كبار السن بعيداً عن المستشفيات. واستحدث المشروع أيضاً أدوات تساعد في تحديد كبار السن المعرضين للخطر، وبالتالي منع أو تأخير فقدان الوظائف الجسدية.

٣٦ - وبالنسبة لبعض البلدان، لا سيما تلك التي يغلب على تركيبها الديمغرافية الحالية "جيل صغار السن"، يعد التسليم بأن تقديم الرعاية الصحية لكبار السن يمثل أولوية مؤشراً على إحراز التقدم في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. فعلى سبيل المثال، أنشأت الكويت في عام ٢٠١٤ إدارة للخدمات الصحية لكبار السن تابعة لوزارة الصحة.

## دال - حقوق الإنسان

٣٧ - تهدف خطة عمل مدريد إلى ضمان قدرة الأشخاص في كل مكان على التقدم في السن في كنف الأمن والكرامة، والاستمرار في المشاركة في شؤون مجتمعاتهم كمواطنين يتمتعون بكامل حقوقهم. ومنذ عام ٢٠١٢، تزايد الاهتمام بحقوق الإنسان لكبار السن ومناقشتها. واتبع العديد من الدول الأعضاء طائفة متنوعة من النهج التشريعية والسياساتية والبرنامجية الرامية إلى تناول حماية حقوق كبار السن على النحو المطلوب في خطة العمل. فعلى سبيل المثال، اعتمدت حكومة الأرجنتين نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في جميع خططها وسياساتها وبرامجها ومشاريعها. وعززت المكسيك، منذ إصلاح دستورها في عام



٢٠١١، أطرها التنظيمية والسياساتية والمؤسسية لإقرار وإعمال حقوق الإنسان لكبار السن تماشيا مع الأطر المتعلقة بالفئات السكانية الأخرى. وتعزز وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك إنشاء نظام إبلاغ يجسد مبادئ خطة عمل مدريد ويستهدف رصد حقوق كبار السن بشكل أكثر اتساقا. وفي تشيكييا، تمثل كفالة وحماية حقوق الإنسان لكبار السن أحد المجالات الاستراتيجية لخطة العمل الوطنية للشيخوخة الإيجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧.

٣٨ - ومنذ عملية الاستعراض والتقييم الثانية، تحققت تطورات إقليمية ملحوظة فيما يتعلق بتقوية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن، وعلى وجه الخصوص اعتماد صكين ملزمين قانونا، هما اتفاقية الدول الأمريكية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لكبار السن التي اعتمدها منظمة الدول الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الذي اعتمده الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٣٩ - ولا يزال أرباب العمل إلى جانب مقدمي خدمات الرعاية الصحية والخدمات المالية والتأمين يمارسون التمييز في حق كبار السن في مناطق كثيرة من العالم، وتتعرض النساء منهم كثيرا لأشكال متعددة من التمييز نتيجة لأدوارهن في المجتمع القائمة على أساس نوع الجنس. واتخذت عدة دول أعضاء تدابير ترمي إلى التصدي للتمييز على أساس السن ومعالجة المسائل المتصلة بإدماج كبار السن في المجتمع. فعلى سبيل المثال، اعتمدت مالطة في الآونة الأخيرة مبادرات سياساتية للعمل على إيجاد وعي بالتحيز ضد المسنين والتمييز على أساس السن، ولتوسيع نطاق التعاريف القانونية للتعبير عن الطابع المباشر وغير المباشر على السواء للتمييز على أساس السن، وكيف يمكن أن يحدث في شكل إيذاء أو تحرش، وكيف أن دعم التمييز على أساس السن هو أيضا فعل غير مشروع. وأطلق البلد أيضا حملة توعية تشاركية بشأن قضايا المساواة والتمييز التي ترتبط بتوصيات خطة عمل مدريد، بما في ذلك تشجيع كبار السن على التعبير عن آرائهم بشأن تأثيرات التمييز.

٤٠ - واعتمدت حكومة جورجيا قانونا بشأن عدم التمييز في عام ٢٠١٤ ينص بوضوح، في جملة أمور، على عدم شرعية التمييز على أساس السن. وإدراكا من وزارة الشؤون الاجتماعية في إستونيا أن قانون المساواة في المعاملة للبلد يسري فقط على العمالة والتعليم المهني، فقد شرعت في تعديله في عام ٢٠١٦ لتوسيع نطاق مبادئ المساواة في المعاملة لتشمل الرعاية الاجتماعية، والخدمات الصحية، واستحقاقات الضمان الاجتماعي، فضلا عن المنافع والخدمات العامة، بما في ذلك السكن. وفي عام ٢٠١٥، طلبت حكومة أستراليا من لجنة

حقوق الإنسان في البلد إجراء تحقيق في الممارسات والمواقف والقوانين التي تؤثر على المشاركة المتساوية في العمل لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وأيضاً في عام ٢٠١٥ عيّنت الحكومة المفوضة المعنية آنذاك بالتمييز على أساس السن، سوزان رايان؛ بوصفها أول سفيرة معنية بعمالة كبار السن، من أجل المساعدة على زيادة الوعي فيما بين أرباب العمل بشأن الفوائد التي تتحقق لمؤسسات الأعمال من توظيف العمال كبار السن، والمساعدة على فتح آفاق جديدة أمام الباحثين عن عمل. وأدرجت المكسيك، كجزء من إصلاحاتها لقانون العمل في عام ٢٠١٢، أحكاماً تتعلق بحماية حق كبار السن في العمل اللائق في ظل شروط المساواة وعدم التمييز. وفي إكوادور قام المجلس الوطني للمساواة بين الأجيال في الآونة الأخيرة بصياغة مقترحات للسياسات العامة تتعلق بكبار السن وترمي إلى تقليص ثغرات التفاوت في الدخل. وتعمل حكومة مالطة حالياً على سن سياسات لمعالجة الشواغل الخاصة بكبار السن من المثليين والمثليات وكذا الآثار التي تنجم من منظور حقوق الإنسان عن هوياتهم الجنسية فيما يتعلق بالمواطنة في المراحل اللاحقة من العمر.

٤١ - وأظهرت عملية الاستعراض والتقييم الثانية لخطة عمل مدريد أن ظاهرة إهمال كبار السن وإساءة معاملتهم وممارسة العنف ضدهم باتت شاعراً مثيراً لقلق الدول الأعضاء في جميع المناطق، بغض النظر عن مستوى نموها (A/68/167). وتكون النساء المسنات أكثر عرضة للإيذاء البدني والنفسي بسبب المواقف الاجتماعية التمييزية وعدم إعمال حقوق الإنسان للمرأة. ومنذ عام ٢٠١٢، يتزايد عدد الحكومات التي تقر بأن إساءة معاملة كبار السن هي واقع منتشر انتشاراً واسعاً، وغالباً ما يكون خفياً ومعقداً، وبذل العديد من الدول الأعضاء جهوداً كبيرة للتصدي لها. فعلى سبيل المثال، زادت حكومة مالطة من اعترافها بظاهرة إساءة معاملة كبار السن وإهمالهم وذلك من خلال البحوث والتعليم العام وتدريب الأشخاص العاملين في القطاعات الاجتماعية والرعاية الصحية، بما في ذلك ضباط الشرطة. كما وضعت استراتيجية تمكّن كبار السن من الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة. وإضافة إلى ذلك، أدخلت مالطة تعديلات قانونية لحماية كبار السن من إساءة المعاملة والإهمال، منها على وجه الخصوص تشديد العقوبات على الجرائم؛ وإدراج أشكال جديدة من الروادع في القانون الجنائي؛ وعملت على وضع قانون لحماية البالغين من أجل الضعفاء وكبار السن. وفي العديد من البلدان، مثل لبنان ونيكاراغوا، لا تزال إساءة معاملة كبار السن تندرج في إطار تشريعات العنف المتزلي. ففي عام ٢٠١٤، اعتمد لبنان تشريعاً يعاقب على العنف الأسري المتزلي، بما في ذلك ضد كبار السن. بيد أن تلك الحماية لا تغطي إلا الإيذاء الذي يُرتكب داخل المنزل. وأشار تقرير للأمم المتحدة صدر في الآونة الأخيرة عن متابعة السنة الدولية لكبار السن والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة إلى النتائج الأخيرة التي توجّه الانتباه

على نحو محدد إلى إساءة المعاملة والعنف الموجهين ضد النساء المسنات المتهمات بممارسة السحر (انظر A/70/185). ومنذ دورة الاستعراض والتقييم الثانية، نفذت بوركينا فاسو خطة عمل وطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ لمكافحة الإقصاء الاجتماعي للأشخاص المتهمين بممارسة السحر، مع إيلاء اهتمام خاص للمسنات.

٤٢ - وكان وصول كبار السن إلى العدالة من بين المواضيع الرئيسية التي نوقشت في دورة العمل الثالثة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة التي عقدت في نيويورك من ٢١ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، حيث أولي اهتمام خاص لتعزيز معرفة ووعي كبار السن بمجمل نطاق حقوقهم، وتوافر سبل معقولة لهم لممارسة تلك الحقوق، والموارد القانونية المعقولة وطرائق المساعدة الذاتية التي تتيح الانتصاف ومنع ضياع تلك الحقوق (انظر A/AC.278/2012). وفي كوستاريكا، في تموز/يوليه ٢٠١٦، أنشأ المجلس الوطني لكبار السن، بالشراكة مع جامعة كوستاريكا، مكتبا قانونيا لتوجيه كبار السن الذين يطلبون المشورة القانونية والتمثيل القانوني في الإجراءات القضائية والإدارية، والمشورة القانونية خارج نطاق القضاء.

## هاء - حالات الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ ومشاركة المجتمع المدني في حوكمة السياسات

٤٣ - يتزايد اهتمام بعض البلدان بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن وشواغلهم في حالات الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ. وشددت اللجنة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على مسألة كبار السن في سياقات الكوارث والطوارئ. فعلى سبيل المثال، عقدت الإدارة الوطنية لكبار السن في شيلي اجتماع مائدة مستديرة بشأن التعامل مع حالات الطوارئ في مؤسسات الرعاية الطويلة الأجل، شاركت فيه الكيانات الوطنية ذات الاختصاص في مثل هذه الحالات. وكان الناتج الأول لاجتماع المائدة المستديرة هو دليل بشأن مؤسسات الرعاية الطويلة الأجل لكبار السن في سياق خطط الطوارئ الإقليمية موجه إلى المكاتب الإقليمية للإدارة الوطنية ومديري مؤسسات الرعاية الطويلة الأجل والمقيمين فيها، لتوجيههم في وضع خطط عمل خاصة بهم للتأهب لحالات الطوارئ و/أو الكوارث تستند إلى منهجيات صادرة عن الحكومة بشأن الحماية المدنية، لكنها تعبر أيضا عن الاحتياجات الإقليمية والمحلية.

٤٤ - وتجري اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بحثا فنية بشأن كبار السن والتزاع وما يتصل به من حالات الطوارئ، وحددت الحاجة إلى وضع خطط وبرامج للتأهب لحالات الطوارئ والإغاثة تراعي اعتبارات السن بوصفها أولوية بالنسبة لكبار السن

في المنطقة. وتشهد منطقة غرب آسيا حركات اجتماعية ونزاعات عنيفة وعدم استقرار سياسي، مما أسفر عن أزمات إنسانية وتزايد أعداد اللاجئين<sup>(١٦)</sup>. وتزداد التأثيرات السلبية للتراث سوءا فيما يتعلق بحقوق كبار السن وسلامتهم بسبب احتياجاتهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، توجد بين كبار السن من اللاجئين السوريين في لبنان غالبية كبيرة تصف صحتها بوجه عام بأنها سيئة، لا تقوى على تحمل تكاليف الأدوية التي تحتاجها، بينما يعتمد معظمهم بالكامل أيضا على المساعدة الإنسانية لتلبية احتياجاتهم. وفي الوقت نفسه، كثيرا ما تُغفل قدرة كبار السن على تقديم مساهمات هامة فيما يتعلق بالاستجابة في حالات الطوارئ. وهذه القدرة ينبغي بالأحرى دعمها.

٤٥ - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت حكومة فييت نام خطة لتوسيع نطاق نموذج أندية المساعدة الذاتية بين الأجيال على نطاق البلد، مع تخصيص أموال حكومية لتمويل الأندية. وتؤدي أندية المساعدة الذاتية هذه دورا هاما في التنمية المحلية من خلال دعم الاستجابة للكوارث، وبناء أمن سبل العيش، وتحسين الرعاية الصحية، وتعزيز المشاركة في الحياة المجتمعية وفي مجال الحوكمة<sup>(١٧)</sup>.

٤٦ - وفيما يتعلق بمشاركة كبار السن، ذكرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تزايد مشاركة المجتمع المدني، ولا سيما منظمات كبار السن، في صياغة وتنفيذ ورصد السياسات التي تتناول حقوق كبار السن واحتياجاتهم وإعمال طاقاتهم الكامنة. وعلى الرغم من تفاوت التقدم بين المناطق والبلدان بشأن هذه المسألة، توجد لدى العديد من البلدان في تلك المنطقة مجالس وأفرقة لكبار سن ذات مركز استشاري في مجال وضع السياسات على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو المحلي. وتشهد أوروبا الشرقية، على وجه الخصوص، مشاركة أنشط من جانب المجتمع المدني في مسائل الشيخوخة.

## رابعاً - التوصيات

٤٧ - ستعقد لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها السادسة والخمسين، عام ٢٠١٨، الجزء العالمي من الدورة الثالثة لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢. وفي الدورتين الأوليين، أُجري الاستعراض في شكل جلسات

(١٦) رُبِّي أرجاء، "الاستجابة للشيخوخة في حالات الأزمات: تجربة ميدانية من البلدان العربية"، *Gerontechnology*، الجزء ١٢، العدد ٤ (٢٠١٤)، الصفحات ٢١٤-٢١٨.

(١٧) المنظمة الدولية لمساعدة المسنين، "أقرت حكومة فييت نام رسمياً خطة لتوسيع نطاق نموذج أندية المساعدة بين الأجيال على نطاق البلد". وهو متاح على الرابط: [www.ageingasia.org](http://www.ageingasia.org).

عامة شارك فيها ممثلون عن كل مجموعة إقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتكملة استنتاجات ونتائج عمليات الاستعراض والتقييم الإقليمية التي أجرتها اللجان الإقليمية.

٤٨ - اقترحت اللجان الإقليمية في الفترة التي تسبق عملية الاستعراض والتقييم الثالثة عددا من الأفكار الموضوعية والتنظيمية من أجل تسليط الضوء على نتائج العمليات الإقليمية على نحو أوفى، بما في ذلك على النحو التالي:

(أ) عقد اجتماعات مائدة مستديرة موازية تركز على المواضيع الرئيسية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية في خطة عمل مدريد وإعداد توصيات لتوجيه العمل في تلك المجالات؛

(ب) التركيز على بناء أوجه تكامل وتآزر، فضلا عن سد الفجوات بين خطة عمل مدريد وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما من حيث الأطر وتقديم التقارير؛

(ج) مناقشة خريطة طريق أو استراتيجية عالمية للشيوخوخة للسنوات الخمس المقبلة، والاتفاق عليها؛

(د) تنظيم حلقتي نقاش، تضم الحلقة الأولى منهما ممثلو دول أعضاء تمثل كل منطقة لتسليط الضوء على المنظورات الإقليمية، ويتكلم في الحلقة الثانية متحدث رئيسي تليه حلقة نقاش لخبراء عالميين؛

(هـ) إنهاء الدورة باعتماد قرار بشأن الأهمية البالغة للمسائل ذات الصلة بالشيوخوخة وخطة عمل مدريد، مع التركيز على بضعة إجراءات متابعة رئيسية.

٤٩ - قد ترغب الدول الأعضاء في أخذ هذه التوصيات في الاعتبار عند وضع برنامج عمل الدورة السادسة والخمسين للجنة.